



الدائرة الفيدرالية للشؤون الخارجية

بيان صحفي

بيرن، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

اختتام الدورة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الموجودات المنعقد في جنيف

اختُتمت الإثنين في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 الدورة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الموجودات الذي انعقد في جنيف. واتفق المشاركون في المنتدى، الذي نُظّم برئاسة سويسرية بالإشتراك مع مصر وتونس، على ضرورة متابعة التعاون الدولي وتكثيفه من أجل دعم البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية في عملية استردادها للممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية.

بناءً على طلب من دول مجموعة السبع، كانت سويسرا قد استضافت من الأول حتى الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في جنيف الدورة الثالثة للمنتدى العربي لاسترداد الموجودات. وأنشئ هذا المنتدى في عام 2012 بمبادرة الرئاسة الأمريكية لدول مجموعة الثماني. والهدف العام هو مرافقة البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية في إجراءاتها من أجل استرداد الممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية. وكان رئيس الكونفيدرالية السويسرية السيد ديديه بوركهالتر قد افتتح يوم السبت الماضي المنتدى الذي جمع مائتي وخمسين خبيراً من أربعين دولة. واتّسمت الدورة الحالية بمجموعة كبيرة من المناقشات المواضيعية واللقاءات الثنائية في ما بين الوفود.

ويشتمل البيان الختامي للرئاسة الثلاثية للمنتدى- أي سويسرا ومصر وتونس- الذي نُشر يوم الإثنين، على أهم استنتاجات المؤتمر. فتمّ التشديد على المسؤولية المشتركة لكافة الدول في إرجاع الممتلكات المكتسبة بطريقة غير شرعية لشعوب البلدان المعنية. ويُعدّ إرجاع أموال الحكّام السياسيين محورياً لبناء ثقة الشعب في سيادة القانون ومن أجل تنمية البلدان

المعنية. إلا أنه اعترف أيضاً بأن الإجراءات المطلوبة لهذا الغرض معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً. وأوضح الرئيس في بيانه عوامل مهمة من أجل التعاون الناجح في هذا المجال.

وكان رئيس الكونفيدرالية السويسرية السيد ديدييه بوركهالتر قد شدّد، في بيانه الإفتتاحي يوم السبت الماضي، على التزام سويسرا في إرجاع أموال الحكّام السياسيين منذ أكثر من عشرين عاماً، ممّا أدى الى إرجاع مبلغ إجمالي يصل إلى 1.8 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من أي مركز مالي آخر. وسويسرا ملتزمة بحزم على مكافحة وجود ممتلكات غير شرعية لأشخاص مكشوفين سياسياً في قضائها، وهذا ما كان موضوع اعتراف صريح وتقدير من جانب كافة الدول المعنية، خاصة مصر وتونس.

وكانت سويسرا قد وضعت إطاراً قانونياً فعال منذ أول قضية استرداد موجودات لحكّام سابقين- أي قضية ماركوس في الثمانينيات. وآخر ما شهدته من تطوّرات هو مشروع القانون الفيدرالي حول تجميد الموجودات ذات المنشأ غير الشرعي المملوكة لشخصيات أجنبية سياسية مكشوفة وإرجاعها، وهو مشروع قانون ضروري بعد تجميد الممتلكات العائدة إلى مصر وتونس في كانون الأول/ديسمبر 2013. وسُيُنَاقَش هذا المشروع في البرلمان في عام 2015.

كما يُمكن لسويسرا أن تسجّل أولى النجاحات في سياق البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية. بفضل تعاون وثيق في ما بين السلطات المعنية، أصدر مكتب المدعي العام بسويسرا في أبريل 2014 أمراً بالاسترداد المبكر لحوالي أربعين مليون دولار أمريكي إلى تونس. وأُحيل هذا القرار إلى المحكمة الجنائية الفيدرالية.

ويُعَدّ التعاون الوثيق بين دول المصدر والمراكز المالية عامل أساسي للنجاح في استرداد ممتلكات الحكّام. ويساهم المنتدى العربي مساهمة كبيرة في هذه العملية- وهو الأول من نوعه للتبادل الملموس من أجل استرداد الممتلكات.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الإتصال ب :

بيار- ألان ألتشينغر

المتحدث الرسمي

ادارة الإعلام في الدائرة الفيدرالية للشؤون الخارجية

+41-(0)79 517 79 82

الرابط :

بيان الرئاسة المشتركة لسويسرا ومصر وتونس الصادر عن الدورة الثالثة للمنتدى العربي
لاسترداد الموجودات:

<https://www.eda.admin.ch/eda/fr/dfae/actualite/dossiers/afar.html>